فلتحيا الجزائر

مـختارات من وثائق الثورة الخالدة



منشورات الطليعــة



منشورات

هيئة التحرير بمنظمة الطليعة العربية في تونس

وبعد ! لم تكن هناك حاجة في البداية ـ بداية الثورة ـ لتحديد شكل جبهة التحرير ومضمونها ، إذا كانت هذه الجبهة في مرحلة تكونها ، ونشوئها ، غير أنها ما لبثت أن اكتسبت صلابتها ، واشتد عودها عبر سنوات الصراع المرير ، وما أن اقتربت الثورة من نهايتها الظافرة ، حتى عقد (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) اجتماعاً له في (طرابلس ـ ليبيا) خلال شهر حزيران ـ جوان ـ ١٩٦٢ ، وحدد أسس العمل لبناء جزائر المستقبل ، وقد ضم (برنامج تحقيق الثورة الديموقراطية الشعبية)(*) ملحقاً خاصاً (بالحزب) وذلك في إطار إعادة التنظيم الشامل لكل أجهزة الدولة ، وتضمن هذا (الملحق) ما يلي :

لتحقيق أهداف ثورة ديموقراطية شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواعي .

فحزب جبهة التحرير الوطني الذي ولد في خضم المعركة ،

جمع في صفوفه كل الطاقات الحية للشعب ، وتسربت إلى صفوفه عدة اتجاهات تحمل أيديولوجيات ومذاهب مختلفة ، ولقد تمت تنظيمات حسب الأولوية ، وتبعاً لأهميتها في المعركة ، فأصبح تحويله إلى حزب سياسي شيء ضروري وحتمي لمسيرتنا الزاحفة .

إن الحزب ليس تجمعاً ، لكنه تنظيمٌ يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديموقراطية الشعبية ، فالوحدة الأيديولوجية التي تجمع كل المناضلين قد تم تحقيقها على قاعدة العزيمة الثورية ، والمساهمة الواعية الملتزمة بالنهج والبرنامج الذي وضعه الحزب .

إن الحزب الذي هو طليعة القوى الثورية في البلاد ، يبعد عن صفوفه كل تواجد أيديولوجي مخالف وإن عملية تسجيل المناضلين يجب أن تخضع لشروط محددة ودقيقة ، لأن فعالية أي تنظيم تقاس بنوع أعضائه لا بمجموع أفراده .

وحسب الأهداف الشعبية للحزب ، فإن هذا الأخير يمثل التطلعات العميقة للجماهير ، وهذه الصفة يجب أن تتحقق في تركيباته الاجتماعية ، فالحزب يتكون في أغلبه من الريفيين والعمال بصفة عامة ، والشباب والمثقفين الثوريين . إن هذا الحزب الذي تأسس من الوحدة الأيديولوجية السياسية والتنظيمية للقوى الثورية التي تجمعها صفوفه ، يجب أن يجمع حوله وحده كل الطبقات الاجتماعية للشعب من أجل تحقيق أهداف الثورة .

الحزب منظمة ديموقراطية

يجب على الحزب الذي هو مرآة لحقائق البلد بما فيها

الإمكانيات الحية التي تحتويها ، والذي هو أيضاً وسيلة التعبير عن المتطلبات الجماهيرية ، أن يعمل على قاعدة ديموقراطية ؛ ويتطلب ذلك عملاً سياسياً متواصلاً داخل الحزب ، بتعدد اللقاءات بين القاعدة والقمة ، وبالأخص اللقاءات الدائمة للمسؤولين مع المنظمات القاعدية ، ومن خلالها مع الوطن كله ، وعلى أعضاء القيادة ـ بصفة خاصة ـ أن يكونوا حاضرين في أي مكان توجد مهام تنتظر التحقيق (التنفيذ) الذي لا يتم إلاّ بتعبئة الجماهير وبالأخص في الأرياف .

إن القيادة لا يمكن أن تفرض الخط السياسي للحزب بمفردها بل تضعه انطلاقاً من آراء القاعدة واقتراحاتها ؛ فالتعبير الحر عن الآراء ، والانتقاد في إطار منظمة الحزب ، هما من الحقوق السياسية لكل مناضل ، وإن التمتع التام بهذا الحق يسمح بتجنب العمل المشتت الذي يجب أن يعاقب عليه بكل حزم ، ويعتمد العمل الديموقراطي للحزب على المبادىء التالية :

● ـ انتخاب المسؤولين على كافة المستويات .

● ـ تنظيم الاجتماعات لكل منظمات الحزب دورياً وعلى كل المستويات .

● ـ قانون الأغلبية .

● ـ منع معاقبة أي عضو ، بدون موافقة المؤسسة التي ينتمي إليها .

● ـ وجوب عرض القضية ـ في حالة حدوث خلاف على مستوى الهيئة العليا ـ في ندوة أمام القاعدة .

● ـ الأولوية للهيئة العليا على الدنيا .

علاقات الحزب بالدولة

إن الحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ، ويقترح نشاطات الدولة ، يضمن تحقيق برنامج الحزب ، في إطار الدولة ، وبواسطة مساهمة المناضلين في أنظمة الدولة ، وبالأخص في الوظائف القيادية ، فالحزب يشترط :

- ● ـ أن يكون رئيس الحكومة وأغلب أعضائها من المناضلين .
- ● ـ أن يكون رئيس الحكومة عضواً في المكتب السياسي .
- ● ـ أن تكون أغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب .

لكن ، وحتى لا يتعرض الحزب للابتلاع من طرف الدولة ، يجب عليه أن يبقى دائماً محافظاً على امتيازه . وعلى هذا الأساس ، فإن معظم إطارات الحزب ، وفي مختلف القيادات ، يجب أن يبقوا بعيدين عن مؤسسات الحكومة ، والتفرغ لنشاطات الحزب ، وبهذا يمكن تجنب خطر خنق الحزب ، وتحويله مساعداً للإدارة ، وجهازاً شكلياً ، كما أوضحت ذلك بعض التجارب المؤسفة ، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا .

التكوين شرط أساسي لتطوير الحزب

إن تكوين الإطارات هو الشرط الأول لتقوية الحزب ، وضمان نجاح الثورة ، فعلى الحزب أن يحد من النقص الموجود في التكوين السياسي للمناضلين ، وهذا لا يمكن أن يتم فقط عن طريق الممارسة اليومية وتبادل الآراء في الوسط الضيق ، فالتكوين ورفع المستوى للمناضل عموماً ، هما من الأشياء الأساسية ، وبذلك يتم تلقين النهج السياسي وبرنامج الحزب ونشرهما في الأوساط الجماهيرية .

إن المناضل مطالب بأن يكون على اطلاع بالمشاكل الموجودة في حيّه ومقر سكناه (بيئته) وبذلك يساعد الحزب على استمرارية اتصاله بالشعب ، ويسمح له تكوينه السياسي بمتابعة ومسايرة التطور السياسي الوطني والدولي ، وكذلك فهم معطيات الوسط الذي يعيش فيه وتطويرها .

إن تثقيف المناضل هو عملية طويلة الأمد ، يتم تحقيقها بكيفية مستمرة وبعمق ، وإمكانيات الحزب في هذا المجال متعددة منها : الشرح الشفوي عند اللقاءات والاجتماعات ، الصحافة ، المطبوعات المتنوعة للحزب ، ولا سيما تلك التي تهتم بمنهجه السياسي وبرنامجه ، ومدارس الإطارات ، والتدريبات والاتصالات الدولية .

فتكوين المناضل هو شرط لا بد منه ، وضرورة لتثقيف الجماهير سياسياً ، ويجب توسيع هذا التثقيف وتعميقه بهدف شرح أبعاد الثورة وأهدافها . إننا لا نتمكن من تعبئة الجماهير إذا هي لم تقتنع بكل وضوح بأن مصالحها مرتبطة بتحقيق هذه الأهداف .

إن الوحدة الأيديولوجية ، والعمل الديموقراطي ، وتكوين الإطارات ، والتثقيف السياسي للجماهير ، كلها من الشروط الملحة حتى يمكن للحزب أن يمارس دوره القيادي الواضح للشعب ، وحتى يمكنه أن يجد في أوساط هذا الشعب الإمكانيات الضرورية لإنجاح سياسته يجب على الحزب أن يعتمد على المنظمات الجماهيرية في سبيل تأدية مهامه .

المنظمات الجماهيرية

إن تنوع احتياجات الوطن تعبر عنها المنظمات الجماهيرية .

والحزب يساعد على إحداث هذه المنظمات ، والمطلوب منه أن ينعشها لضمان توجيهها في إطار برنامجه الشامل ، وتأثير الحزب في الجماهير يبرهن عنه وجود مناضلين ملتزمين في صفوفه ، فالمنظمات الجماهيرية تضم الشباب والطلبة والنساء والنقابات من أجل الدفاع عن مصالحهم الخاصة ، وضمان مشاركتهم المنظمة ضمن مهام الثورة ، ويجب على النقابات بصفتها منظمات الطبقات الكادحة أن تقدم دعمها في إطار اختصاصها ، من أجل وضع وتطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، ويحترم الحزب استقلال النقابات التي ينحصر دورها في الدفاع عن المصالح المادية والثقافية للعمال . وعليه ، فالحزب الطلائعي للجماهير الشعبية هو وحده الذي يضمن التنسيق بين القوى الثورية داخل الوطن ، والاستثمار بصفة نظامية للإمكانيات والوسائل المتوافرة لدى المجتمع .

تطوير جيش التحرير الوطني

إن نهاية الحرب ، وإنشاء حزب ، وتكوين جيش وطني ، كلها عوامل تتطلب تطوير جيش التحرير الوطني . وجيش التحرير الوطني ، الذي هو منظمة عسكرية لجبهة التحرير الوطني ، يتكون من مناضلين ، وهذه الصفة النضالية هي القاعدة الأساسية للمجاهدين في جيش التحرير الوطني ؛ فالحرب هي التي أوجبت إمداد جيش التحرير الوطني بمناضلين ليجعل منهم مجاهدين ، وإن حصول الجزائر على الاستقلال أوجب ثانية عودة بعض أعضاء جيش التحرير الوطني إلى الحياة المدنية ، وإمداد الحزب ببعض الإطارات ، ويبقى الجزء الآخر ليكون نواة الجيش الوطني ، ومهمة هذا الجيش هو الحفاظ على الاستقلال الوطني ووحدته الترابية ،

كما يساهم في تعبئة الجماهير لإعادة بناء الوطن ، لكن أمام التهديدات الدائمة للامبريالية ، ونظراً لقوتها العسكرية ، يجب توفير الوسائل للشعب حتى يساهم في الدفاع عن وطنه بحيث يتوجب إنشاء (ميليشيا) شعبية عبر مختلف أنحاء الوطن وتكليف الجيش الوطني بتدريبها ، وبهذا يكون الشعب قد زود جيشه بالإمكانيات التي تساعده في مهمته الدفاعية ، كما يساعد الجيش مواطنيه في مهمة البناء والتشييد . وبالتالي ، يكون الاثنان قد ساهما في إنشاء جيش وطني حقيقي للجزائر المستقلة ، وهذه العملية يجب أن تتم بصفة عاجلة وسريعة بفضل عملية تأسيس الجيش وإحداث خلايا للحزب في صفوفه .

تعبئة الجماهير

إن طابع التخلف الذي يميز الجزائر ، وكذلك الخراب الذي خلفته سبع سنوات ونصف من الحرب ، والطابع الاستعجالي الذي تفرضه المتطلبات ، والمشاكل الوطنية ، كلها عوامل تلح باستعجال هذه الوسيلة الرئيسية في يد الجزائريين ، وسواء ما يخص مسألة الاصلاح الزراعي ومشاكلها التنظيمية ومشاكل السكن ، ومحو الأمية ، ومثلها مشاكل الصحة ، فإن الدولة لا يمكنها أن تستغني عن مساعدة الحزب لها في إيجاد الحلول لهذه المشاكل .

وعليه ، فإن جهودنا يجب أن تنصب دوماً نحو إحداث وإبقاء روح التعبئة في أوساط الجماهير وهو الطريق المؤدية إلى جعل الجزائر دولة عصرية .

فيجب المحافظة على انطلاقة شعبنا الناجمة عن الحرب ، وخلق هذا الجو الأخوي، والحماسة،ممايضمن تحقيق المنجزات الكبرى .

* * *

ـ القانون الأساسي
لجيش التحرير الوطني الجزائري

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ ، أثناء اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٢ افريل ـ نيسان ـ ١٩٥٨ ، بأن التوجيهات الآتية المتعلقة بحفظ النظام العام والتشريع القضائي العسكري ، يقع تطبيقها في جميع صفوف جيش التحرير الوطني فور نشرها .

الباب الأول
دليل المجاهد
الفصل الأول

حقيقة المجاهد :

يعتبر مجاهداً كل جزائري التحق بمحض إرادته في صفوف الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطني ، للمساهمة في تحرير التراب الوطني بواسطة السلاح

يعتبر كل مجاهد متطوعاً طوال مدة الحرب التحريرية .

يتمتع المجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني بحقوق ، كما أنه ملزم بواجبات .

يجب أن يكون سلوك المجاهد قويماً وبعيداً عن كل خدش أو مؤاخذة ، ثم زيادة على الصفات الفكرية والجسدية التي تتماشى مع مهمته التحريرية ، فان المجاهد لا يقبل مبدئياً ، في صفوف (جيش التحرير الوطني) إلا اذا بلغ عمره (١٨) عاماً على الأقل و (٤٠) عاماً على الأكثر .

الفصل الثاني

واجب المجاهد نحو وطنه :

يتحتم على المجاهد أن يكون قد ركز حب الوطن في نفسه ، كما يجب عليه أن يقدم الدليل على التفاني الكامل الذي يصل به إلى حد التضحية بحياته في سبيل تحرير بلاده والدفاع عنها . ويجب على المجاهد أن يكون كله عطف ومراعاة نحو شعبه الذي منه نشأ ومن أجله يجاهد . يجب أن تكون علاقات المجاهد مع الشعب مميزة بطابع الاحترام والتقدير . كما يجب على المجاهد أن يحمل في قلبه حباً عميقاً للسكان ، وأن لا يتردد في التضحية بنفسه لدفع كل أذى عنهم . فاستمالة الشعب بالمجاملة ، وبذل الذات ، يتحتم أن تكون من صفات المجاهد الذي يجب عليه أيضاً أن يربي في نفسه على الدوام ، إكبار الشهداء ، وإجلال العلم .

واجب المجاهد مع نفسه :

على المجاهد أن يحترم نفسه ، وأول ما يحترم به المجاهد نفسه هو النظافة البدنية . وعليه أن يمحو من نفسه كل شعور أناني . كما يجب أن يركز فيها بصورة عالية وراسخة ، صوت الضمير والاحساس بالواجب ، ويجب ألا يتساهل المجاهد مع نفسه ، بل عليه أن يحاسبها كل يوم في كل شيء .

على المجاهد أن يرفض كل اعتبار يؤدي إلى الانفعال أو التأثر نتيجة حب الذات ، بل عليه أن يكون طاهراً وصريحاً ومخلصاً .

يطلب إلى كل مجاهد القيام بشعائره الدينية الاسلامية ، كما يطلب منه أن يحب رؤساءه ورفاقه وسلاحه .

إن مصلحة الوطن يجب أن تكون رائده في الحياة .

واجب المجاهد نحو إخوانه :

على المجاهد أن يكون متفانياً في خدمة إخوانه ، وأن يشاطر كلاً منهم آلامه . كما يطلب منه أن يحاول التخفيف عن كل من أصيب منهم بنائبة . وعلى المجاهد أن يكون مثالاً للسيرة الحميدة والشجاعة لجميع إخوانه . وإن مساعدته لهم فرض عليه ، خاصة في أحلك أوقات الكفاح المشترك .

واجب المجاهد نحو رؤسائه :

احترام الرؤساء والامتثال لهم واجب على كل مجاهد ، إذ يتحتم عليه أن يولي ثقته الكاملة لرؤسائه ، وأن يطيعهم في جميع الظروف ، وفي كل مكان .

التحية هي العلامة الظاهرة التي تدل على الاحترام ، ولذا وجبت تحية كل ضابط في جيش التحرير الوطني .

على المجاهد أن لا يحيد عن الهيئة العسكرية أمام قادته ، وليس له أن يناقش أي أمر . كما لا حق له في الاعتراض على الأوامر إلا بعد تنفيذها .

واجب الرئيس نحو مرؤوسيه :

يجب أن يكون الرئيس أو القائد مثالاً للتضحية والشجاعة والعدل

والتفاني في خدمة مرؤوسيه. يجب عليه أن يكون صارماً وأبوياً في وقت واحد، كما يجب أن يكون قادراً كل القدرة على الابتكار والاضطلاع بالمسؤوليات. وإن السهر على راحة مرؤوسيه المادية والمعنوية فرض عليه في كل الظروف والأحوال. ويجب عليه كذلك أن يصغي بكل اهتمام وتعقل لمطالب مرؤوسيه، وأن ينزل عند رغباتهم إذا كانت جديرة بالاعتبار.

الفصل الثالث

حقوق المجاهد

المادة الأولى : يتكفل جيش التحرير الوطني بالقيام بشؤون المجاهد كلها.

المادة الثانية : تعطى لعائلة المجاهد منحة بحسب إمكانيات الجيش.

المادة الثالثة : إذا استشهد مجاهد، فإن الجيش يستمر في دفع المنحة لعائلته حتى اليوم الذي تحدد فيه الحكومة الجزائرية إعطاءها منحة دائمة.

المادة الرابعة : يحصل المجاهد على مرتب لإنفاقه فى شؤونه الخاصة.

المادة الخامسة : إذا جرح المجاهد أو مرض أو حكم عليه بأنه أصبح غير قادر على متابعة الخدمة العسكرية، فإن الجيش يستمر في دفع مرتبه له.

المادة السادسة : يتكفل جيش التحرير الوطني بالعلاج الطبي للمجاهدين الجرحى أو المرضى.

المادة السابعة : المجاهدون الذين يفقدون أهليتهم للخدمة

العسكرية بسبب إصابتهم بجراح أو مرض ، لهم الأولوية بالحصول على المناصب التي تناسب معلوماتهم وكفاءاتهم .

المادة الثامنة :لا يجوز للمجاهد أن يتـزوج إلا بعد إذن كتابي من طرف السلطات العليا .

الباب الثاني

حفظ النظام العام

الفصل الأول

حفظ النظام العام :

بما أن النظام هو الدعامة الأساسية والقوة الأولية للجيوش ، فإن على كل مسؤول أن يحصل من مرؤوسيه على طاعة تتسم بالدقة والكمال . كما أن على المجاهد تنفيذ أوامر قادته بدون تردد ، ولا تذمر . وإن السلطة التي أصدرت الأوامر هي وحدها المسؤولة عنها . ولا يخول الاعتراض على الأوامر إلا بعد تنفيذها . أما الاعتراضات الجماعية فهي ممنوعة بصورة باتة .

الفصل الثاني

المكافآت :

المكافأة هي شهادة استحسان (تقدير) على ما قام به المجاهد من أعمال بطولية ، أو على سيرة قويمة . والمكافآت التي يمكن للمجاهد الحصول عليها هي :

أ ـ الرخص (الاجازات) .

ب ـ الثناء (الشكر) والتهاني قولاً أو كتابة .

ج ـ الشهادة الكتابية (التعميم) والتي تقرأ على ملأ من الجنود .

د ـ الأوسمة[1] .

ه ـ ترفيع الرتبة العسكرية[*] .

الفصل الثالث

العقوبات :

العقوبة قصاص على الأخطاء المرتكبة ، وغايتها تقويم ما اعوج من سيرة المجاهد ، ومنعه من نسيان واجباته . وتقسم أنواع الأخطاء في جيش التحرير الوطني إلى ثلاثة أقسام هي :

أ ـ الأخطاء البسيطة :

١ ـ الطبع الرديء .

٢ ـ كل شيء يدل على عدم احترام رفيق ما .

٣ ـ قلة التبصر (التسرع) .

٤ ـ تأخير العمل أو إهماله .

٥ ـ القذارة .

٦ ـ التكاسل .

٧ ـ الخصام .

٨ ـ لباس مشوش (غير نظامي) .

٩ ـ عدم الاعتناء بالمواد المحفوظة .

---

(١) لم تحدد الأوسمة ، أو طريقة منحها ، الا عندما صدر قرار عن مجلس الوزراء ـ الحكومة المؤقتة ـ بتاريخ ١٧ جانفي ـ كانون الثاني ـ ١٩٥٩ .

(*) حدد مؤتمر وادي الصومام تسلسل الرتب العسكرية في جيش الجزائر على النحو التالي : جندي ـ جندي اول ـ عريف ـ عريف اول ـ مساعد ـ ملازم ـ ملازم ثان ـ ضابط أول ـ ضابط ثان ـ صاغ أول ـ صاغ ثان ـ مقدم ـ عقيد .

ب ـ الأخطاء الخطيرة :

١ ـ محاولة الاغتيال .
٢ ـ العبث بحفظ النظام .
٣ ـ تضييع السلاح .
٤ ـ إفساد الذخائر عن عمد (بصورة اختيارية) .
٥ ـ الغش في المحاسبات ، واختلاس الأموال .
٦ ـ التزوير واستعماله .
٧ ـ تضييع رسالة أو عدم تسليمها .
٨ ـ التأخير في تنفيذ الأوامر .
٩ ـ السرقة .
١٠ ـ التعدي على السلم النظامي العسكري (التسلسل) .
١١ ـ التغيب في المناداة (الاجتماع) .
١٢ ـ السكر .
١٣ ـ الحط العلني من جيش التحرير الوطني أو من القادة
١٤ ـ التجاوز في السلطة .
١٥ ـ الامتناع عن أداء التحية .
١٦ ـ التنقل بدون إذن (إجازة) .

ج ـ الأخطاء الفاحشة :

١ ـ القتل المتعمد .
٢ ـ الفرار من صفوف الجيش .
٣ ـ التواطؤ مع العدو والخيانة .
٤ ـ تعمد كشف السر .
٥ ـ بث روح الهزيمة .
٦ ـ الانشقاق والتألب .

٧ ـ نشر الدعاية الطائفية .
٨ ـ شق عصا الطاعة .
٩ ـ الاعتداء على الحرمات .
١٠ ـ اللواط .
١١ ـ تبذير الأموال .
١٢ ـ إخفاء أرزاق الثورة .
١٣ ـ التخلي عن المركز .
١٤ ـ الجبن أمام العدو .
١٥ ـ العمل على حط معنويات الجيش .
١٦ ـ جريمة الزنا .

تحديد العقوبات

أ ـ الاخطاء البسيطة : (ويحدد المعاقبة عليها الجنود الأولون أو ضباط الصف)يقتص من الاخطاء البسيطة بما يلي :

* الانذار .
* تسخير المخطىء للقيام بأعمال متعبة .
* تعيينه للحراسة لوقت إضافي .
* اللوم .
* قطع المرتب .

ب ـ الأخطاء الخطيرة : (ويحدد المعاقبة عليها الضباط) .

* نزع السلاح .
* نقل الجندي .

* إلغاء الرخص (الاجازات) .
* خفض الرتبة .
* نزع الرتب كلها .

ج ـ الأخطاء الفاحشة :

تجر الأخطاء الفاحشة الذين ارتكبوها أمام المحاكم العسكرية ، ويقتص من المخطئين بعقوبات تبتدىء من السجن ونزع الرتبة العسكرية ، وخلع الجنسية الوطنية ، إلى حكم الاعدام .

لا يصدر حكم الاعدام إلا في الجرائم التي ثبت اقترافها ، وكل شك ـ مهما كان ضئيلاً ـ يكفي ليتوقف صدور هذا الحكم .

تصدر المحاكم العسكرية أحكامها على كل جزائري ارتكب خطأً فاحشاً ، سواء كان ذلك الجزائري مقيماً على التراب الوطني أو خارجه .

تنظر محكمة الولاية في جريمة الزنا والاعتداء على الحرمات ، مهما كانت رتبة المتهم .

الباب الثالث

القضاء العسكري

١ ـ المحاكم العسكرية :

تصدر المحاكم العسكرية أحكامها على الذين اقترفوا الأخطاء الخطيرة جداً .

٢ ـ المحاكم المختلطة :

أ ـ المحكمة القضائية العليا (لمحاكمة الضباط الساميين ـ القادة) .

ب ـ محكمة الولاية (لمحاكمة الضباط ـ الأعوان) .
ج ـ محكمة المنطقة (لمحاكمة ضباط الصف والجنود) .

٣ ـ كيفية تشكيل المحاكم :

أ ـ المحكمة القضائية العليا : (تتكون بقرار من هيئة القيادة بعد الحصول على اذن من لجنة التنسيق والتنفيذ) وتتشكل من :

* رئيس (برتبة صاغ ثان ـ رائد) .
* ضابطان ساميان (كلاهما عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية) .
* ثلاثة حكام مساعدين (تكون لكل منهم رتبة ضابط) .
* مفوض عن الجيش .
* كاتب قضائي .
* محام (مدافع) يختاره المتهم ، أو يعين بدون استشارة .

ب ـ محكمة الولاية : (تتكون بقرار من مجلس الولاية ، بعد موافقة هيئة القيادة) وتتشكل محكمة الولاية من :
* رئيس (برتبة صاغ أول ـ نقيب) .
* ضابطان .
* ثلاثة حكام مساعدين (أحدهم ضابط والآخر صف ضابط والثالث جندي) .
* مفوض عن الجيش .
* كاتب قضائي .
* مدافع (محام) .

ج ـ محكمة المنطقة : (وتتكون من) :
* ضابط أول ، أو ملازم ثان للمنطقة .

* ضابطان (ملازم ثاني - أو ملازم) .

* ثلاثة حكام مساعدين (ضابط وصف ضابط وجندي) .

* مفوض عن الجيش .

* كاتب .

* مدافع (محام) .

٤ - شكوى للاحالة أمام المحكمة العسكرية :

إذا اقترف الجندي خطأ خطيراً ، يجب على رئيسه المباشر أو السلطة التي اكتشفت الخطأ (عاينته) أن ترسل بأسرع ما يمكن إلى المسؤول الذي له حق تعيين أعضاء المحكمة العسكرية ، شكوى ترمي إلى إحالة المتهم على المحكمة العسكرية .

(أنموذج الشكوى (رقم - ١) موجود مع هذه النسخة)

وتكون الشكوى مصحوبة بتعزيز مفصل عن الخطأ ، أو الأخطاء ، المرتكبة . وفيما اذا انعدم ذلك ، تصطحب الشكوى بوثائق مؤيدة للتهمة . ومن المتحتم أن يحتوي التقرير على المسائل التالية :

* الأعمال المؤاخذ عليها ، أو الخطأ الخطير الذي ارتكب .

* سوابق المتهم .

* ملاحظة حول كيفية قيام المتهم عادة بواجباته .

* تضاف الى التقرير مجموع العقوبات التي تعرض لها المتهم في السابق ، وكذلك خلاصة عن شهادة مدة الخدمة (قدمه - أوسمته - الشهادات التي يحملها) .

٥ - البحث :

فور وصول شكوى إحالة أمام المحكمة العسكرية الى السلطة التي يهمها الأمر ، يعين ضابط بحث يساعده كاتب قضائي لدراسة

القضية . وتسلم القضية والتقرير الخاص بالمتهم أو المتهمين الى ضابط البحث (التحقيق) الذي يتولى استجوابهم (استنطاقهم) طول المدة التي يراها ضرورية لتثبيت الحقيقة . وستوزع أوراق مطبوعة خاصة في كيفية استنطاق المتهمين والشهود ، الذين يوقعون على تلك الأوراق . كما يوقع عليها (ضابط البحث ـ التحقيق) والجندي الذي قام بمهمة كاتب قضائي . ويحمل محضر البحث ، حتماً ، ملاحظات ضابط البحث حول ثبات التهمة ، أو براءة المتهم .

يجب أن يكون الاستنطاق خالياً من كل ضغط حسي أو معنوي . وأن التعذيب بجميع أنواعه محرم بتاتاً . ويرسل كل ملف انتهى بحثه (درسه) الى المسؤول الذي أمر ببحث القضية ، وهو يسلمه بدوره الى الضابط المعين لرئاسة المحكمة . ويتصل أيضاً بالملف كل من الضابط المعين كمفوض عن الجيش ، ولسان الدفاع (المحامي) الذي اختاره المتهمون .

المحكمة العسكرية :

تتولى السلطة التي يدخل في اختصاصها تعيين المحاكم العسكرية ـ بتقرير كتابي ـ تعيين أعضاء المحكمة ، لمحاكمة المتهم أو المتهمين ، وموضوع الشكوى (نموذج التعيين ـ رقم ٢ ـ يوجد مع هذه النسخة) . ويستدعى المتهم أمام المحكمة العسكرية في التاريخ الذي تحدده السلطة التي عينت المحكمة المذكورة . وبعد فتح الجلسة من طرف رئيس المحكمة ، يؤتى بالمتهم محاطاً بجنديين اثنين ، ثم يقرأ الكاتب القضائي على مسمعه قرار الاتهام ، وبعد ذلك تلقى عليه الأسئلة من طرف رئيس المحكمة أو مساعديه إذا وجدوا . كما تلقى الأسئلة على الشهود إذا كان هناك شهود . ثم

تحال الكلمة إلى المفوض عن الجيش فتتلوه مرافعة لسان الدفاع .

كيفية القضاء :

بعد سماع المتهمين والشهود ولسان الاتهام ولسان الدفاع ، ينفرد رئيس المحكمة بمساعديه فيتشاورون ، ثم يصرحون بادانة المتهم أو براءته . وفي الحالتين يحاط من يهمهم الأمر علماً ـ في الحال ـ ويكونون قد عادوا إلى مقر المحكمة .

كل حكم صدر عن المحاكم العسكرية لا إعادة فيه .

المحكوم عليهم بالإعدام ، لا يجوز ذبحهم ، بل ينفذ فيهم الحكم رمياً بالرصاص .

لا حق لكل محكمة عسكرية قد تتكون بصورة مخالفة للترتيبات والتوجيهات المنصوص عليها آنفاً ، في الانعقاد ، ولا في إصدار أي حكم .

الأحكام .

يسلم المحكوم عليهم إلى مركز حراسة المساجين حالاً لتنفيذ الأحكام التي صدرت ضدهم . واذا كان في هؤلاء من حكم عليه بالاعدام . فعلى الضابط المكلف بتنفيذ الحكم أن يقدم محضراً متعلقاً بتنفيذ حكم الاعدام .

المحاضر :

والخلاصة ، يجب أن تحتوي ملفات القضاء العسكري على :

الشكوى :

أ ـ شكوى تقدم على ورق عادي .

ب ـ الوثائق المؤيدة للتهمة إن كانت هناك وثائق .

ج ـ شهادة عن مدة الخدمة (تاريخ التحاقه ـ انخراطه ـ بجيش

التحرير أو بالجبهة ، الجراح التي أصيب بها في ميدان الشرف ، الأوسمه أو الشهادات التي يحملها) .

د ـ تقرير عن كيفية قيام المتهم بواجباته في الماضي ، وكذلك عن سوابقه .

٢ ـ طلب باحالة أمام محكمة عسكرية . (نموذج رقم ١) .

٣ ـ محضر تعيين محكمة عسكرية . (نموذج رقم ٢) .

٤ ـ محضر تعيين ضابط بحث ـ تحقيق ـ . (نموذج رقم ٣) .

٥ ـ محضر استنطاق ـ استجواب ـ الشهود. (نموذج رقم٤).

٦ ـ محضر استنطاق المتهم . (نموذج رقم ٤ ـ مكرر) .

٧ ـ محضر الجلسة . (نموذج رقم ٥) .

٨ ـ محضر تنفيذ حكم الاعدام ـ إن وقع ذلك ـ (نموذج رقم٦).

يجب تنظيم هذه المحاضر على ثلاث نسخ، تحفظ إحداها في خزانة المحفوظات ، وترسل الأخريان إلى القيادة العسكرية ، وإلى لجنة التنسيق والتنفيذ .

في ١٢ ـ افريل ـ نيسان ـ ١٩٥٨

عن لجنة التنسيق والتنفيذ ،

المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية .

التوقيع : كريم بلقاسم .

ـ المبادىء العشرة لجيش التحرير الوطني

أولاً: مواصلة الكفاح الى أن تتحرر البلاد ويتحقق استقلالها التام.

ثانياً: مواصلة تحطيم قوات العدو، والاستيلاء على الموارد والأدوات الى أقصى حد ممكن.

ثالثاً: تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني .

رابعاً: الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة ، والى التفرق ثم الاجتماع بعد ذلك والهجوم .

خامساً: تقوية الاتصالات ما بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات.

سادساً: توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو، ووسط السكان.

سابعاً: توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب ، لتجعل منه سداً أمنياً وثابتاً .

ثامناً : تقوية روح الامتثال للأوامر ، والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني .

تاسعاً: تقوية روح الاخوة والتضحية والعمل المشترك في نفوس المجاهدين.

عاشراً: مراعاة المبادىء الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو .

(جبهة التحرير الوطني) تنظيم وإدارة

مدخل[1]

إن جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوطنية للشعب الجزائري في حرب الاستقلال ، وفي نفس الوقت تقوم فيه بالكفاح التحريري ، فإن جبهة التحرير الوطني تقود ثورة ، وهدفها الرئيسي هو محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديموقراطية واجتماعية .

وفي هذا الكفاح تعتبر جبهة التحرير الوطني مرشد الشعب ومحرك الثورة .

ويجب على جبهة التحرير الوطني التي حققت وحدة القوى الحية في الشعب ، هذه الوحدة التي بنيت بواسطة المشاركة الواعية لكل الجزائريين أن تسهر على تثبيت هذه الوحدة من أجل القيام بدورها التاريخي ، وتحقيق أهداف الثورة . وتقوم جبهة التحرير - بالدرجة الأولى - بالكفاح المسلح ، بفضل جيش التحرير الوطني ، وهو يستمد قواه من طاقة الشعب .

إن المجاهدين والمجاهدات يقومون بالكفاح الوطني الذي يرمي إلى تخريب قوى العدو .

والمجاهدون في صفوف جيش التحرير الوطني الذين يحركهم نفس الإيمان الثوري هم مناضلون في جبهة التحرير الوطني ، معارون للعمل المسلح .

وهكذا فإن كل جزائري ، بالزي العسكري أو بدونه ، يشارك في جميع ميادين الكفاح التحريري . إن توطيد الوحدة الوطنية والتماسك التام بين الشعب والقوات المكافحة هي أقوى الضمانات الأكيدة للنصر. إن جبهة التحرير الوطني تكافح لإقامة مجتمع حر في الجزائر قائم على أساس الديموقراطية السياسية والاجتماعية ، وهي تناضل لتضمن للشعب الجزائري استغلال خيرات بلاده ، والتمتع بها ، وإدارتها .

إن الجزائر جزء من المغرب العربي ، وهي تنتمي للوطن العربي الذي تربطها به أربعة عشر قرناً من التاريخ والثقافة العربية الإسلامية ، والكفاح المشترك ضد الاضطهاد الاستعماري . إن كفاح الشعب الجزائري يندرج في الحركة الواسعة التي مكنت شعوب آسيا وأفريقيا من التحرر ، وهو يندرج في الحركة التاريخية لتحرير الشعوب المستعمرة ، وإن انتصار الشعب الجزائري سيساهم في تدعيم المثل العليا للسلام والحرية في العالم .

إن الأشكال التنظيمية لجبهة التحرير الوطني تتبع المهام التي يتطلبها تحرير الوطن وظروف الكفاح ، وعلى هذا فإن هذه القوانين الأساسية ليست سوى إطار عام يجب أن تندرج فيه مختلف الهياكل واللوائح الخاصة أو المحلية .

إن تطور الحرب الثورية قد أدى إلى نشأة (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) وهو الهيئة العليا للثورة الجزائرية . إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يقوم بقيادة حزب التحرير الوطني ، هو في الوقت ذاته ، حامل سيادة الشعب الجزائري ، وبالتالي ـ صاحب السلطة الدستورية المؤقتة ـ كما أنه هو الهيئة السياسية العليا التي تسير (جبهة التحرير الوطني) .

إن هذه القوانين الأساسية التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، قابلة للتنفيذ فوراً ، وبما أن نظم كل هيئة سياسية يجب أن تكون نتيجة مداولات مؤتمر وطني ، فإن هذه القوانين ليس لها إلّا طابع موقت ، وبالتالي فإن تطبيقها ينتهي العمل به عندما ينعقد مؤتمر وطني للنظر فيها .

* * *

الفصل الأول
مبادىء عامة

المادة ١ - إن جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري ، وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة .

المادة ٢ - إن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديموقراطية واجتماعية ، لا تكون متناقضة مع المبادىء الإسلامية .

المادة ٣ - ولتحقيق استقلال الوطن ، فإن جبهة التحرير الوطني تبذل جميع وسائل العمل ، وخاصة الكفاح المسلح . إن جيش التحرير الوطني يعد جزءاً لا يتجزأ من (جبهة التحرير الوطني) وكل جندي هو مناضل في جبهة التحرير الوطني ، وكل مناضل في جبهة التحرير الوطني قابل أن يكون جندياً .

المادة ٤ - إن جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديموقراطية الحقيقية والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

الفصل الثاني
حقوق المناضل وواجباته

المادة ٥ ـ يعتبر مناضلاً في جبهة التحرير الوطني كل جزائري أو جزائرية يلتزم ـ وفق هذه القوانين الأساسية ـ بالكفاح من أجل أهداف جبهة التحرير الوطني ، ويؤدي واجبات تحددها الهيئة التي يتبعها .

المادة ٦ ـ العضوية في جبهة التحرير الوطني فردية وهي تتم في مستوى منظمات القاعدة ، ولا تصبح فعلية إلا بعد موافقة الهيئة التي تعلوها مباشرة في الدرجة .

المادة ٧ ـ إن صفة المناضل في جبهة التحرير الوطني تتنافى مع الانتماء لأية منظمة سياسية أخرى .

المادة ٨ ـ يجب على كل مناضل في جبهة التحرير الوطني ما يلي :

آ) معرفة الاتجاه السياسي لجبهة التحرير الوطني .

ب) تطبيق قرارات جبهة التحرير الوطني ، وحمل الآخرين على تطبيقها .

ج) العمل والسهر الدائم على تماسك وحدة جبهة التحرير الوطني ، وبالتالي ، وحدة كل قوى الشعب .

د) أن يكون مثالاً يحتذى في وطنيته وصدقه وأمانته وعمله وإخلاصه وسلوكه . وفي إظهار الاحترام في علاقاته مع المناضلين والمسؤولين ، ومع من هم تحت مسؤوليته .

هـ) حفظ إرسال جبهة التحرير الوطني والتمسك باليقظة والحزم .

و) الخضوع لنظام جبهة التحرير الوطني المشترك بين كل المناضلين من القاعدة إلى القمة حيث أن احترام النظام هو الشرط الضروري للعمل والفاعلية والتماسك ، ويمنع التجريح بكل أشكاله منعاً باتاً ويعاقب عليه بشدة .

ز) حضور الاجتماعات المنتظمة للفروع التي يتبعها ، ومطالعة صحف جبهة التحرير الوطني ومنشوراتها ، وتطوير معلوماته العامة ، واستعداداته التكتيكية .

ح) محاربة كل عمل انقسامي أو جهوي .

المادة ٩ ـ طبقاً للمبادىء الديموقراطية الداخلية التي تسير عليها جبهة التحرير الوطني ، فإن لكل مناضل الحق في :

أ) عرض آرائه ووجهة نظره والدفاع عنها في اجتماع المنظمات التي ينتمي إليها .

ب) يتم تقديم أي تقرير أو مطلب أو وثيقة عن طريق السلم التصاعدي إلى الهيئات العليا ، وحتى إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، واحترام السلم التصاعدي هو واجب حتمي من القاعدة إلى القمة وبالعكس .

ج) ضمان الدفاع للمناضل عن نفسه بنفسه أو بواسطة مستشار أمام المجالس التأديبية والمحاكم المكلفة بالحكم عن نشاطه أو سلوكه .

المادة ١٠ ـ كل المناضلين متساوون داخل جبهة التحرير الوطني ، ويخضع المسؤول مهما تكن درجته في السلم التصاعدي ، لمثل ما يخضع له مناضل القاعدة من الواجبات والحقوق .

الفصل الثالث

مبادىء الإدارة والتنظيم

المادة ١١ ـ إن جبهة التحرير الوطني تعمل حسب القواعد المركزية الديموقراطية وتنظيمها الترتيبي السلمي مكيف حسب :

- ـ الدوائر الترابية .
- ـ ميادين نشاط المناضلين .

والدوائر الترابية هي : الولاية والمنطقة والناحية والقسمة .

المادة ١٢ ـ بما أن السلطة الفردية وعبادة الشخصية تتعارض مع مبادىء الثورة ، فإن القيادة الجماعية مبدأ أساسي للعمل داخل جبهة التحرير الوطني . إن القيادة الجماعية تعني أنه في داخل المنظمات تتخذ القرارات بعد مناقشة حرة ، ويجب أن تبقى هذه المناقشة سرية ، والتصويت إجباري على كل الأعضاء . إن فكرة القيادة الجماعية تقتضي بأن تدافع الأقلية عن القرارات التي توافق عليها الأغلبية وتطبقها بإخلاص ، وتبلغ القرارات باسم الهيئة الجماعية .

المادة ١٣ ـ كل مسؤول يتحمل شخصياً تبعة نشاطه الخاص داخل المنظمة التي يتبعها .

المادة ١٤ ـ طبقاً للعمل الجماعي ، يعتبر أعضاء كل هيئة مسؤولين بصفة جماعية عن نشاط هذه المنظمة .

المادة ١٥ ـ إن تنسيق الأعمال هو عنصر أساسي في سير العمل الجماعي والإدارة الجماعية ، ويجب أن يكون التنسيق مضموناً في كل الدرجات .

المادة ١٦ ـ المراقبة ضرورة حتمية لتنفيذ القرارات المتخذة ،

ولكل منظمة الحق في مراقبة الفروع التي تتبعها .

المادة ١٧ - يطبق النظام بالتساوي على الجميع ، وهو يزداد شدة كلما كانت المسؤولية أكبر .

المادة ١٨ - احترام السلم التصاعدي واجب حتمي .

المادة ١٩ - النقد البناء والنقد الذاتي يجب العمل بهما ، ولا يمكن ممارستهما إلاّ داخل المنظمات ، وهما يمثلان عامل اصلاح وفاعلية .

المادة ٢٠ - اجتماعات منظمات التحرير الوطني ، يجب أن تسجل حتماً في محاضر جلسات .

الفصل الرابع

هيئات القيادة

أ - المؤتمر الوطني

المادة ٢١ - المؤتمر الوطني هو الهيئة الدستورية العليا لجبهة التحرير الوطني ، وهو يجتمع على أرض الوطن حالما تتوافر له شروط التمثيل ، ويحدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية طريقة تمثيل الأعضاء في المؤتمر ويعين تاريخ ومكان الانعقاد وطريقة إعداده .

المادة ٢٢ - إن المؤتمر الوطني :

أ) يصوت على نظامه الداخلي ، ويحدد مدة جلساته ، وطريقة لتصويت ، والأغلبية المطلوبة لجعل قراراته نافذة المفعول .

ب) يدرس ويصادق على تقارير المجلس الوطني للثورة .

ج) يحدد المذهب والسياسة العامة لجبهة التحرير الوطني .

د) يصادق على القوانين الأساسية ويعدلها .
هـ) يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
و) ويتمتع بكل السلطات الخاصة بإصدار القرارات ومراقبة كل منظمات جبهة التحرير الوطني .

المادة ٢٣ - إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، المنبثق عن المؤتمر الوطني ، والمسؤول أمامه ، يعد الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر المذكور .

المادة ٢٤ - تركيب المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وعدد أعضائه ، وطرق تعيينهم ، كل ذلك من اختصاص المؤتمر الوطني .

المادة ٢٥ - إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية :
أ) يصوت على نظامه الداخلي ، ويحدد شروط عمله .
ب) يطبق قرارات المؤتمر .
ج) يناقش ويصوت على ميزانية جبهة التحرير الوطني .
د) يعين على التساوي من داخله لجان التأديب والمراقبة الادارية والمالية وأي لجنة أخرى للتحقيق .

المادة ٢٦ - يحدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية كل أشكال عمله ، وطرق تصويته ، والتصويت سري في كل المسائل المتعلقة بالأشخاص .

المادة ٢٧ - كل عضو فى المجلس الوطنى للثورة الجزائرية ، له الحق في عرض أي اقتراح أو أي تقرير يتبع اختصاصه على المجلس ، وابلاغ كل الأعضاء بالأمر المعروض هو أمر اجباري .

الفصل الخامس

ترتيبات انتقالية

المادة ٢٨ - إن المجلس الوطني الحالي للثورة الجزائرية هو الهيئة العليا للثورة حتى انعقاد المؤتمر ، ويجب أن يعمل ثلثاه على الأقل داخل الوطن .

المادة ٢٩ - المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، له الحق إذا لزم الأمر في توسيع عدد أعضائه أو إتمامهم بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين .

المادة ٣٠ - ان الأشياء المشتراة أو المكتسبة أثناء الثورة قد سلمت حالياً للدولة الجزائرية التي تسهر عليها ، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هو وحده الذي له صلاحية اتخاذ أي قرار بشأنها والتصرف فيها في انتظار انعقاد المؤتمر الوطني .

المادة ٣١ - مشاركة كل الأعضاء في المناقشات داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية مطلوبة ، والامتناع عن التصويت غير مقبول .

المادة ٣٢ - في حالة حدوث مانع مبرر ومقبول من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، يستطيع كل عضو أن يوكل أحد زملائه بواسطة توكيل شخصي مكتوب .

المادة ٣٣ - المجلس الوطني للثورة الجزائرية له الحق في استدعاء أي مناضل أو مسؤول أو خبير ، لسماع أقواله إذا كانت من شأنها أن تنير مناقشاته .

المادة ٣٤ - لا يمكن للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يتخلى عن سلطاته القانونية مهما كانت الظروف إلّا لصالح المؤتمر الوطني .

الفصل السادس

مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية

المادة ٣٥ ـ يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتباً مكوناً من ثلاثة أعضاء فيما بين دوراته ، وهذا المكتب قابل للتجديد في كل دورة .

المادة ٣٦ ـ هذا المكتب مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة عادية ، أو في دورة استثنائية بطلب ثلثي أعضاء المجلس .

الفصل السابع

ترتيبات تأديبية

المادة ٣٧ ـ كل مخالفة للنظام يرتكبها مناضل أو مسؤول ، يعاقب عليها من طرف المنظمة التي يتبعها ، ويمكن للهيئات الأعلى درجة أن تبحث المخالفة ، ولا يمكن الاستئناف في موضوع تأديبي أمام الهيئة الأعلى درجة إلاّ في حالة الأخطاء الخطيرة .

المادة ٣٨ ـ يحدد النظام العام للتأديب الذي أصدرته اللجنة التي أنشأها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأخطاء والعقوبات وطريقة الحكم عليها .

الفصل الثامن

الموارد المالية والمادية لجبهة التحرير الوطني

المادة ٣٩ ـ تتكون الموارد المالية والمادية لجبهة التحرير الوطني من الاشتراكات والاكتتابات والمنح والمساعدات والأملاك

المتنقلة أو غير المتنقلة وغيرها من الموارد ، وموارد جبهة التحرير الوطني هي ملك وطني .

المادة ٤٠ ـ كل اختلاس لأملاك جبهة التحرير الوطني من طرف المؤتمن عليها ، أو المتصرف فيها ، يعد جريمة خطيرة تستدعي الملاحقة (التتبعات) القانونية .

***

ـ تشكيل الحكومة المؤقتة

ظهر في النهاية أن اللحظة قد غدت مؤاتية ، وفي التاسع عشر من أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ ، أعلن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في كل من القاهرة والرباط وتونس ، تأليف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وقد ضمت الحكومة عدداً من الزعماء السياسيين والعسكريين المعروفين بالإضافة إلى عدد من العسكريين والمنظمين في داخل الجزائر ، من الذين لم يكن يعرف العالم الخارجي شيئاً عنهم .

وتشكلت الحكومة المؤقتة على النحو التالي :

فرحات عباس — رئيس الوزراء .

أحمد بن بللا — النائب الأول لرئيس الوزراء (معتقل).

كريم بلقاسم	وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء .
محمد الأمين دباغين	وزير الشؤون الخارجية .
الأخضر بن طوبال	وزير الشؤون الداخلية .
محمود شريف	وزير التسلح والتموين .
عبد الحفيظ بوصوف	وزير المواصلات .
عبد الحميد المهري	وزير شؤون شمال أفريقيا .
أحمد فرنسيس	وزير الاقتصاد والمالية .
محمد يزيد	وزير الاستعلامات .
بن يوسف بن خده	وزير الشؤون الاجتماعية .
أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية .
حسين آية أحمد	وزير دولة (معتقل) .
رابح بيطاط	وزير دولة (معتقل) .
محمد بو ضياف	وزير دولة (معتقل) .
محمد خيضر	وزير دولة (معتقل) .
الأمين خان	وزير دولة .
عمر صديق	وزير دولة .
مصطفى اسطمبولي	وزير دولة .

ما أن أعلن عن تشكيل الحكومة ، حتى أوضحت هذه الحكومة أن مقرها النهائي سيكون على الأرض الجزائرية ، وأنه حتى يتيسر لها ذلك ، فإن الوزارات المختلفة ستتخذ مقرات لها في عواصم الدول الصديقة . وجاء تأليف الحكومة باعثاً قوياً للروح المعنوية عند المجاهدين الجزائريين ؛ فقد تحققت لهم الشرعية الآن ، وحلت

إلى حد ما مشكلة تمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري ، وقد تجاهلت حكومة ديغول الفرنسية هذا التطور الجديد للسيادة الجزائرية ، ولم تمض سوى أشهر قليلة حتى كانت (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) قد حصلت على اعتراف عدد كبير من دول العالم .

* * *

أول بيان للحكومة المؤقتة

أول تصريح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
٢٦ أيلول - سبتمبر - ١٩٥٨ .

لقد أعلن يوم ١٩ سبتمبر - ١٩٥٨ عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وإن هذا الإعلان الذي تم باسم شعب يكافح منذ أربع سنوات من أجل استقلاله ، يعيد الدولة الجزائرية التي حذفتها من الخريطة السياسية لشمال أفريقيا ، صروف الاحتلال العسكري الذي تم سنة (١٨٣٠) .

وهكذا وضع حد لأبشع اغتصاب وقع في القرن الماضي ، والذي أراد أن يحرم شعباً من جنسيته ، وأن يحيده عن مجرى تاريخه ، وأن يحرمه من وسائل عيشه ، وأن

يجعله بقايا من إنسان ، وهكذا انتهى ليل طويل من الأساطير ومن الزيف ، كما انتهى زمن الاحتقار والإهانة والعبودية ، وإن شعباً لم يتخل ولو مرة واحدة طوال (١٢٨) سنة من الهيمنة على شخصيته ، والذي تعرض لهزائم دامية من غير أن يرضخ أبداً ، ولم يغير أسلوب حياته اليومية ، طوال حياته ، والذي حافظ على ثقافة ماضيه وعلى تقاليده وعلى لغته وعلى حضارته ، إن هذا الشعب له الحق في الاحترام والحرية ، ولأن هذه الحرية بقيت عبر الأجيال المثل الأعلى الذي تناقلته ، فقد وقعت في أول نوفمبر ـ **١٩٥٤** ـ انتفاضة جديدة وعنيفة هذه المرة ؛ لقد نهض الشعب الجزائري ليؤكد ، والسلاح بيديه ، حقه المشروع في الاستقلال وفي الحرية وفي الكرامة .

إن شعبنا يكافح منذ أربع سنوات ، وهو يواجه واحداً من أكبر جيوش العالم ، وقد سقطت أكثر من ستمائة ألف ضحية على طريق الحرية الطويل ، وإن شعبنا الخاضع لسلطة العنصريين الاستعماريين يتعرض كل يوم للتعذيب والتقتيل ، غير أنه بقي على الرغم من آلامه وآلاف شهدائه ، صامداً في عقيدته ، وفي إيمانه بالتحرير القريب . وإن جيشنا للتحرر الوطني ، وبالرغم من إمكاناته المحدودة ، يواجه ببسالة جيشاً فرنسياً مجهزاً بعتاد عصري قوي ، وبالمدفعية وبالطائرات وبالبحرية ، وإن هذه البطولة وهذه الشجاعة وهذه التضحيات العديدة ، وبكلمة واحدة ، فإن العزيمة الجماعية ، هي التي تمنح شرعية الحكومة .

إن أول واجبات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، تتمثل في الإشادة بهذا الشعب الجزائري الشهيد الذي تعرض لأشد المحن في سبيل ميلاد الجمهورية الجزائرية الحرة وحياتها ، وهذه

الإشادة موجهة أيضاً وبالحماسة ذاتها إلى جيش التحرير الوطني المظفر الذي وضع بفضل شجاعته وتضحياته قضية الثورة الجزائرية ، نهائياً ، على طريق النصر .

والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تترحم بتأثر ، في هذه الأوقات التاريخية ، على أرواح كل الشهداء الجزائريين ، والذكرى الخالدة لأولئك الذين قتلوا بكل وحشية ، والذين قلب اغتيالهم الرهيب بخبث - ولؤم - إلى (فرار) أو (محاولة فرار) أو إلى (انتحار) وكأنه أريد أن تضاف اللعنة الكبرى لتضحيتهم الكبرى .

فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعاهدهم على أن تبقى وفية لمثلهم في الحرية وفي العدالة وفي الترقية الاجتماعية ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية النابعة عن إرادة الشعب ، شاعرة الآن بمسؤولياتها ، وهي ستضطلع بها كاملة ، وهي تضع على عاتقها قبل كل شيء أن تقود الشعب وجيشه حتى التحرر الوطني ، تعطي الكلمة للشعب الذي سيرجع إليه وحده صنع مؤسسات الدولة الجزائرية ، فبتبنيه للثورة قد أعرب أمام العالم أنه يرغب في جمهورية ديموقراطية واجتماعية .

إن الشعب الجزائري هو شعب مسالم ، وإن الاستعمار هو الذي دفعه إلى حمل السلاح بعد أن نفذت كل الوسائل السلمية لاسترجاع حريته واستقلاله ، كما أن زيف (الجزائر الفرنسية) وفكرة (الإدماج) الوهمية ، لم يكن لها أي أساس سوى سياسة القوة ، فالجزائر ليست فرنسا ، والشعب الجزائري ليس فرنسياً . أما الزعم - أو الادعاء - بفرنسة بلادنا فإنه يشكل أمراً فظيعاً ، وعملية في غير عصرها ، وإجراماً يدينه ميثاق الأمم المتحدة . وإن إجبار

الجزائريين أن يوافقوا ـ عن طريق استفتاء ـ على المؤسسات الفرنسية البحتة ، يعتبر استفزازاً لا يحتمل ضد شعب يكافح من أجل استقلاله الوطني . إن الاستعماريين الفرنسيين المنتخبين في هياكلهم الامبريالية والعنصرية يحلمون بالماضي ، ويريدون بحرب الجزائر الإبقاء على جريمة سنة (١٨٣٠) ، والمحافظة على سيطرتهم . إن هذا الوقت قد مضى وانقضى ، ولم يعد لأية أمة مهما بلغت قوتها أن تفرض قانونها على أمة أخرى ، وهذا يعني أن القوة ستبقى عاجزة أمام إرادة الجزائريين الجماعية في بناء وطنهم وفي الاتصال من جديد بتاريخهم ، وهذا يعني أيضاً أنه لن يضع السلاح إلا عندما يعترف بحقوقه كشعب له سيادته . إن الجزائر في هذا الكفاح لم تعد وحدها ، وعلى المسؤولين الفرنسيين أن يفكروا بأن هناك خلفنا تونس والمغرب اللذين ارتبط مصيرهما بمصيرنا عبر العصور ، ومن المنطقي أن تكون الجزائر جزءاً لا يتجزأ من المغرب العربي ، وأن تبني مع هذين البلدين اتحاد أفريقيا ؛ فندوة (طنجة) أصبحت تاريخية ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ستبقى وفية لروح هذه الندوة ، لأنها مقتنعة كل الاقتناع أنها الحل الوحيد لتقديم حلول ملائمة للقضايا المطروحة علينا ، فهي تفتح أمامنا آفاقاً على مستوى العالم العصري .

وهناك أيضاً التراث الرائع للحضارة العربية ـ الإسلامية ، فالشعب الجزائري المتعلق بحضارته ينتمي إلى الوطن العربي ، فهذا الوطن واحد ، ومن الخطأ السياسي محاولة تقسيمه ؛ فلا يمكن أن نؤكد الصداقة للعرب في تونس وفي الرباط وفي بيروت ، وأن نضربهم في الجزائر أو في القاهرة أو في بغداد ، فالتضامن

العربي ليس كلمة جوفاء ، فبفضل التضامن الفعال لهذه الشعوب الشقيقة وحكوماتها ، أصبح الشعب الجزائري قريباً من بلوغ هدفه ، وإذا كانت هناك حاجة للاعتراف بالشكر فيما بين الأشقاء ، فان الشعب الجزائري يعترف بجميل الشعوب العربية عرفاناً كبيراً .

نذكر أيضاً جميل البلدان المتحررة (مؤتمر أكرا) والشعوب التي لا تزال مقيدة - بأغلال الاستعمار - في القارة الأفريقية الشاسعة والتي تتطلع إلى استقلالها ، فهي في وقت حاسم من مصيرها . وتحيي (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) شعوب أفريقيا ومدغشقر التي تربطها بالشعب الجزائري وحدة في الآلام وفي الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ، فالأفارقة ، والمالاغاشيون ، والجزائريون سيتعاونون بالإيمان الذي يتطلبه التحرر ، وترقبه القارة الأفريقية .

وتقف (آسيا) مع الجزائر ، كما تقف معها كل الشعوب التي هزت الهيمنة الاستعمارية ، والتي أخذت شيئاً فشيئاً في الاضطلاع بمسؤوليات السلطة والتقنية العصرية . وفي هذا الصدد فإن الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من قبل (جمهورية الصين الشعبية) والذي سيتبعه اعتراف دول آسيوية أخرى ، هذا الاعتراف له مدلوله الخاص ، فلكل الشعوب التي جمعها (مؤتمر باندونغ) حول حق الشعوب في تقرير مصيرها ، توجه الجزائر المكافحة شكرها ، وتؤكد لها في الوقت ذاته تمسكها بمبادىء باندونغ ، وعرفانها بالجميل على المساعدة المادية والمعنوية التي قدمت لها ، كما نوجه شكرنا أيضاً إلى هؤلاء الرجال

من خيرة أبناء وطنهم ، إلى هؤلاء الديموقراطيين من الفرنسيين والذين ما انفكوا في أوروبا وفي أمريكا يؤيدون قضيتنا العادلة بحرية في التفكير تشرفهم ، وإن أصحاب (الأفكار الجديدة) هؤلاء ، هم بناة إنسانية خالية من كل روح للسيطرة ، وإنهم - بأفكارهم - يدينون من غير تحفظ كامل النظام الاستعماري ، وهؤلاء الرجال الذين ينتمون إلى كل العقائد والأصول ، جلهم من أصدقائنا وحلفائنا .

وإذن ، فللشعب الجزائري مساندة قوية ومتينة ، وهو لا يقوم بالحرب من أجل الحرب ، وهو ليس عدواً للشعب الفرنسي ، ولكنه عدوٌ للاستعمار فحسب . غير أن الصداقة بين الشعوب لا يمكن أن تفهم إلاّ في إطار احترام حرية وسيادة كل واحد منها ، ولقد أكدنا دائماً رغبتنا في الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية عن طريق (المفاوضات) ، فرفض الحكومة الفرنسية المتعنت لأية مفاوضات هو وحده سبب استمرار الحرب ، فمعنى ذلك أنه بالإمكان وضع حد بكل سرعة لحرب الجزائر إذا رغبت في ذلك الحكومة الفرنسية ، وإن (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) مستعدة من جانبها لإجراء المفاوضات ، ولذلك فهي مستعدة في كل وقت للاجتماع بممثلي الحكومة الفرنسية ، فوجود فرنسيين وأوروبيين في الجزائر لا يشكل عقبة مستعصية على الحل . ومهما يكن من أمر ، فإن الجزائر بعد خروج الاستعماريين منها لن تعرف لا مواطنين متفوقين ، ولا مواطنين ناقصين ، فالجمهورية الجزائرية لن تقوم بأية تفرقة تقوم على الجنس أو العقيدة بين أولئك الذين يريدون أن يبقوا أبناء لها ، ولسوف تمنح ضمانات أساسية حتى يكون كل المواطنين من كل

البلدين . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا الاستقلال سيكون وحده الكفيل بأن يفتح آفاقاً جديدة أمام التعاون بين البلدين .

لقد سجلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ الإعلان عنها بكل ارتياح الاعتراف بها من طرف عدد من الدول الكبرى وهي تشكرها على ذلك بكل حرارة ، وستعترف بها غداً دول أخرى ، ولكل هذه الدول الكبرى نعلن أن حكومتنا شاعرة بمسؤولياتها في المجال الدولي ، وأنها ستحترم مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، وتتبنى التصريح العالمي حول حقوق الإنسان وستبقى هذه المبادىء أساس سياسة الجمهورية الجزائرية الذي لا مساس به ، كما ستوجه عمل حكومتنا .

وفي هذا الميدان ، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ستقبل بارتياح كبير كل مبادرة دولية تهدف إلى تطبيق الإجراءات الإنسانية لاتفاقية جنيف في حرب الجزائر ، كما ستقبل كل مبادرة ترمي إلى تدعيم السلام في العالم ، وإلى ايقاف التسابق في التسلح وإلى منع التجارب النووية في العالم التي تريد فرنسا أن تمدها إلى الأرض الجزائرية .

وبودنا في نهاية هذا التصريح أن نذكر بأن استمرار حرب الجزائر يشكل تهديداً مستمراً على السلام العالمي ، وإننا نوجه نداء ملحاً لكل الرجال ، ولكل الشعوب ليضموا جهودهم إلى جهودنا من أجل وضع حد لهذه الحرب الدامية من أجل الاحتلال الاستعماري من جديد .

ونأمل كل الأمل أن يكون هذا النداء مسموعاً .

الاعتراف بالحكومة المؤقتة

بينما كان يعلن في كافة أرجاء الجزائر عن قيام الجمهورية الجزائرية وتشكيل حكومتها المؤقتة ، يوم الجمعة التاسع عشر من أيلول ـ سبتمبر ـ عام **١٩٥٨** ، كان الرئيس (فرحات عباس) في القاهرة ، واثنان من وزرائه أحدهما في (تونس) والآخر في (الرباط) يقومان بهذه المهمة وفي الساعة ذاتها . وفي ردهة (مبنى الجزائر) الكائن بمديرية التحرير بالقاهرة ، حيث جرى الاحتفال بحضور عدد كبير من محرري الصحف والمصورين ، وجمهور يتأجج حماسة غصت به البناية ، وامتلأت به شوارع الحي ، نهض سفير العراق بالقاهرة ، بعد أن أنهى الرئيس (فرحات عباس) كلمته ليعلن :

« **إن الحكومة العراقية قد اعترفت على الفور بالحكومة المؤقتة** للجمهورية الجزائرية » **فكان اعتراف العراق هو أول اعتراف رسمي بالحكومة المؤقتة وبالجمهورية الجزائرية** .

***

وعلى هذا النحو جاء اعتراف المملكة العربية السعودية التي أرسل ملكها إلى الرئيس (فرحات عباس) برقية في اليوم ذاته جاء فيها : « إنني أهنىء سيادتكم بقيام الجمهورية الجزائرية ، وإنه ليسرني أن أفيد سيادتكم باعتراف حكومة المملكة العربية السعودية بشقيقتها الجمهورية الجزائرية » .

***

ومن المغرب تلقى الرئيس (فرحات عباس) برقية يوم ٢٢ أيلول ـ سبتمبر ـ جاء فيها ما يلي :

« لي الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة ملك المغرب ـ مراكش ـ قد قرر في التاسع عشر من ايلول ١٩٥٨ ، الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » .

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ أحمد بلفريج .

* * *

وقدم سفير السودان في القاهرة إلى الرئيس (فرحات عباس) وثيقة الاعتراف التي تضمنت :

« تهدي سفارة السودان بالقاهرة أطيب تحياتها إلى رئيس وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ويسرها أن تنهي إليهم أن مجلس الوزراء السوداني قد عقد جلسة خاصة وقرر الاعتراف بحكومة الجزائر الحرة » ـ القاهرة ٢٢ من أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .

* * *

وتضمنت وثيقة اعتراف المملكة الاردنية الهاشمية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ما يلي :

« أرجو أن تقبلوا دولتكم باسمي ، وبالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والشعب الاردني ، أحر تمنيات الخير والتوفيق لحكومتكم الموقرة » في ١٩٥٨/٩/٢٢ ـ

رئيس الوزراء : سمير الرفاعي

* * *

ومن ليبيا ، صدرت وثيقة الاعتراف عن (بنغازي) بتاريخ ١٩ من أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ وفيها : « يسعدني جداً أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر باعتبارها الحكومة الشرعية للشعب الجزائري المجاهد » .

رئيس الوزراء ووزير خارجية ليبيا : عبد المجيد كبار .

* * *

وتلقى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الإشعار الآتي من وزير الشؤون الخارجية اللبنانية ، وذلك في يوم ١٥ كانون الثاني - يناير ـ ١٩٥٩ :

« يسرني أن أؤكد لدولتكم مضمون البرقية التي تشرفت بإرسالها لكم لإبلاغكم اعتراف لبنان بحكومة الجزائر المؤقتة وهذا نصها : قررت الحكومة اللبنانية اليوم الاعتراف قانونياً بحكومة الجزائر المؤقتة » .

* * *

أما وثيقة اعتراف الحكومة الأندونيسية بالحكومة الجزائرية فجاء فيه ما يلي :

« إن الأسس والدواعي التي دفعت أندونيسيا للمبادرة بالاعتراف بالحكومة الجزائرية قد تضمنها البيان الرسمي الذي أصدرته حكومة الجمهورية الاندونيسية في جلسة طارئة لمجلس الوزراء في ٢٧ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ ، وبإعلان استقلال الجزائر الذي أذيع في القاهرة فى يوم ١٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ١٩٥٨ ، فمن الطبيعى أن ترحب أندونيسيا ترحيباً حاراً بقيام هذه الحكومة الجديدة . إن الحكومة الأندونيسية تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء مؤتمر باندونغ العشرة ستفتح مجالاً للدولتين وهما الجزائر وفرنسا لتعيدا

علاقاتهما التي كانت قائمة على أسس استعمارية إلى علاقة بين دولتين مستقلتين تقوم على مبادىء القانون الدولي والعرف الدولي . إن قرار الحكومة الأندونيسية بالاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة يتفق مع رغبة الشعب الاندونيسي المناهض للاستعمار كما يتفق مع سياسة الحياد الايجابي التي تتمسك بها أندونيسيا » .

* * *

وصدرت عن (هانوي) وثيقة الاعتراف بالحكومة الجزائرية في يوم ٢٦ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ :

« لي الشرف بأن أشعركم أن حكومة جمهورية ڤييتنام الديموقراطية قد اتخذت قرارها للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها الحكومة الوحيدة القانونية والممثلة الشرعية لشعب الجزائر » ـ الرئيس (ڤان ـ دونغ)(*) .

* * *

أما الاتحاد السوڤييتي ـ فقد جاء في مجرى تصريح أدلى به الرئيس (نيكيتا خروشوف) يوم ٨ تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٦٠ وتضمن ما يلي : « يمكن اعتبار اجتماعاتنا ـ في غلنكوف قرب نيويورك .. ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية على أنها

(*) لمطالعة أشكال الاعتراف ـ والمزيد من المعلومات بهذا الشأن يمكن الرجوع إلى : (الثورة الجزائرية والقانون ـ محمد البجاوي) دار اليقظة العربية ـ دمشق ـ ١٩٦١ ص ١٧٠ ـ ٢١٠ .

اعتراف بأن هذه الحكومة قائمة في الواقع » .

* * *

تلك هي بعض نماذج الاعترافات بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أخذت على الفور بتبادل التمثيل الديبلوماسي مع الدول المختلفة مع تطوير الاتصالات بالهيئات والمنظمات الدولية ، وممارسة حق الجزائر في إبرام المعاهدات أو نقضها ـ وأبرز عمل في هذا المجال هو الانضمام إلى اتفاقيات جنيف ونقض اتفاق معاهدة حلف شمال الأطلسي والتي سيتم التعرض لها في الفقرة التالية نظراً لأهميتها ـ هذا وقد أخذت الحكومة الجزائرية فور تشكيلها بممارسة حقها في الإسهام بالمؤتمرات الإقليمية والدولية (المؤتمرات الأفريقية ـ الأسيوية) علاوة على اشتراكها في الجامعة العربية ومؤتمراتها .

أ ـ بيان البلدان التي اعترفت بالدولة الجزائرية وبحكومتها(*)

اسم البلد	تاريخ الاعتراف
١ ـ العراق .	١٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٢ ـ ليبيا .	١٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٣ ـ المغرب .	١٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٤ ـ تونس .	١٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .

(*) المرجع : نشرة خاصة ـ المحافظة السياسية ـ الجزائر ـ ص ٢٢ وكذلك في (الثورة الجزائرية والقانون ـ بجاوي) ص ٢١٠ .

٥ ـ المملكة العربية السعودية .	٢٠ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٦ ـ المملكة الأردنية الهاشمية .	٢٠ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٧ ـ ج . ع . م (مصر وسوريا) .	٢١ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٨ ـ المملكة اليمنية .	٢١ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
٩ ـ السودان .	٢٢ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١٠ ـ الصين الشعبية .	٢٢ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١١ ـ كوريا الشعبية .	٢٥ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١٢ ـ ڤيتنام الديموقراطية .	٢٦ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١٣ ـ أندونيسيا .	٢٧ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١٤ ـ غينيا .	٣٠ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ .
١٥ ـ منغوليا الشعبية .	١٥ ـ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٨
١٦ ـ لبنان .	١٥ ـ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٩.
١٧ ـ ليبيريا .	٧ ـ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٠ .
١٨ ـ التوغو .	١٧ ـ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٠ .
١٩ ـ مالي .	١٨ ـ شباط ـ فبراير ـ ١٩٦١ .
٢٠ ـ الكونغو (ليوبولدفيل) .	١٩ ـ شباط ـ فباير ـ ١٩٦١ .
٢١ ـ كوبا .	٢٩ ـ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦١ .
٢٢ ـ باكستان .	٣ ـ آب ـ اغسطس ـ ١٩٦١ .
٢٣ ـ أفغانستان .	٢ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦١ .
٢٤ ـ كمبوديا .	٥ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦١ .
٢٥ ـ يوغوسلافيا .	٥ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦١ .
٢٦ ـ غانا .	٥ . أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦١ .
٢٧ ـ الاتحاد السوڤييتي .	١٩ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢ .
٢٨ ـ تشيكوسلوفاكيا .	٢٠ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢ .

٢٩ ـ رومانيا . ٢٠ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢ .
٣٠ ـ ألبانيا . ٢١ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢ .
٣١ ـ بلغاريا . ٢١ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢ .

ب ـ الجزائر والأمم المتحدة

١ ـ الدورة العاشرة : أيلول ـ تشرين الثاني (سبتمبر ـ نوفمبر) ـ ١٩٥٦ .

قررت الجمعية العامة تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها للمرة الأولى ، وذلك يوم ٣٠ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ بنتيجة حصولهاعلى ٢٣ صوتاً ضد ٢٧ صوتاً .

٢ ـ الدورة الحادية عشرة : كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٥٧

تبنت الجمعية العامة يوم ١٥ شباط ـ فبراير ـ توصية بالبحث عن حل سلمي وديموقراطي وعادل وفقاً لمبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

٣ ـ الدورة الثانية عشرة : ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧

تقديم توصية مشابهة في نصها ومضمونها للتوصية السابقة .

٤ ـ الدورة الثالثة عشرة :

قدمت توصية من قبل الدول الأفرو ـ آسيوية في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ تنص على :

ـ الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير .
ـ المطالبة بإجراء مفاوضات بين الطرفين .

وحصلت هذه التوصية على (٣٥) صوتاً عوضاً عن (٣٦)

صوتاً لتصبح قابلة للتصديق .

٥ ـ الدورة الرابعة عشرة : (ايلول ـ كانون الاول) سبتمبر ـ ديسمبر ـ ١٩٥٩

قدم المندوب الباكستاني ، بالنيابة عن الكتلة الأفرو ـ آسيوية (٢٢ دولة) قراراً معتدلاً « يستعجل الطرفيين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء بأسرع ما يمكن في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار» . وقد مر هذا القرار بسهولة يوم ٧ كانون الأول ـ ديسمبر ـ وحصل على ثمانية وثمانين صوتاً ضد ستة وعشرين (ثلثي الأصوات) وذلك بالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في استثارة عداء (ديغول) ولهذا فقد أعطت صوتها ضد القرار ، وكذلك فعلت المملكة المتحدة (بريطانيا) ، وقاطعت فرنسا الاجتماع بالطبع ، لأنها كانت لا تزال متمسكة بزعمها (في أنه لا يحق للهيئة الدولية التعرض لمشكلة تعتبرها فرنسا من شؤونها الداخلية) . وعلى كل حال ، فقد حدث عندما انعقدت هذه الهيئة في ١٢ كانون الأول ـ ديسمبر ـ شيء لا سابقة له في تاريخ الأمم المتحدة ؛ فعند قراءة القرار وأخذ الرأي عليه فقرة فقرة بالنداء ، لقى تأييداً أكثر من ثلثي الأصوات ، ومع ذلك ، فعند قراءة القرار وأخذ الرأي عليه في مجموعه بعد ذلك بعدة دقائق ، قلبت بعض الوفود موقفها ، فأصبحت (باراجواي) معارضة بعد أن كانت موافقة ، وكذلك فعلت (أستراليا وأكوادر وهندوراس ولاووس) إذ انتقلت من الامتناع عن التصويت إلى الرفض ، بينما ظهرت (نيكاراغوا) التي كانت غائبة أثناء دور النداء ، لتعطي صوتاً آخر بالرفض ، وكذلك هزم القرار بما سماه (الوفد الفرنسي) استراتيجية وتعاون فرنسا مع

مجموعة من أصدقائها . واستنكر الجزائريون وهم يشعرون بالمرارة هذه النتيجة التي جاءت بسبب : « مناورات وضغط حلف الأطلسي الذي وقف بحزم بناء على طلب فرنسا ، ضد أي قرار بصرف النظر عن مضمونه ومحتواه » . وبتعبير آخر لام الجزائريون الولايات المتحدة لممارستها الضغط على عدد من الدول الصغرى حتى تعطي صوتها بشكل مناسب ، غير أن الولايات المتحدة ذاتها لم تستمر في معارضة القرار في الاجتماع العام ، على أمل أن تهدىء من غضب الجزائريين ، وقد كان لذلك تأثير ضئيل في التخفيف من ثائرة الجزائريين . وفي الوقت ذاته ، غضبت فرنسا ، إذ كانت تتوقع تضامناً كاملاً وواضحاً ومستمراً . وكانت حصيلة دورة هيئة الأمم المتحدة ، إذن ، أن الفرنسيين والجزائريين باتوا وهم أبعد عن الاتصال مما سبق ، ونعى الطرفان على واشنطن ضعفها وترددها .

٦ - الدورة الخامسة عشرة : كانون الأول - ديسمبر - ١٩٦٠ .

اتفقت المجموعة الأفريقية - الآسيوية على نص مشروع تضمن النقاط التالية :

١ - الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال .

٢ - تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة ، واحترام الوحدة الترابية للجزائر .

٣ - قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نصّ عليه هذا المشروع .

٤ - إجراء استفتاء في الجزائر ، وقيام الأمم المتحدة بتنظيمه والإشراف عليه ، مما يسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره

بنفسه ، وقد حظي هذا المشروع على (٦٣) صوتاً ضد (٨) وغياب (٢٧) عن الاقتراع .

٧ ـ الدورة السادسة عشرة : تشرين الثاني ـ كانون الأول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٦١

وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأغلبية (٦٢) صوتاً وامتناع (٣٨) عن التصويت مقابل لا شيء، على لائحة اللجنة السياسية التي تطلب إلى الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية ، استئناف المفاوضات ، وذلك من أجل تطبيق حق تقرير المصير ، واستقلال شعب الجزائر ، في إطار الوحدة الترابية للجزائر .

* * *

جدير بالذكر أن فرنسا قد حاولت جهد استطاعتها مقاومة الحكومة الجزائرية في كافة مجالات العمل السياسي والديبلوماسي بضراوة لا تضارعها في شدتها إلاّ مقاومتها للثورة الجزائرية المسلحة ؛ فغداة إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، الذي كان في الوقت ذاته إعلاناً بقيام (الجمهورية الجزائرية) حذرت الحكومة الفرنسية سائر الحكومات التي تتبادل معها العلاقات الديبلوماسية بما قد ينجم عن اعترافها بالحكومة المؤقتة من تعكير لصفو العلاقات بينها وبين فرنسا .

ويمكن القول أن الديبلوماسية الفرنسية أصبحت في حالة استنفار دائم منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للعمل بكل الوسائل ، وكافة الأساليب ، ومن الضغوط إلى الاحتجاج ، بل إنها لجأت إلى التهديد بالشجار أحياناً . ولكن هذه التعبئة الديبلوماسية لم تستطع مع هذا منع الدول العربية العشر من أن تعجل الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، علماً بأن بعضها مثل تونس والمغرب

كانتا تتبادلان الصلات الديبلوماسية مع فرنسا ، ولكي تستر الديبلوماسية الفرنسية فشلها هذا ، فإنها أوضحت أن تهديداتها لا تستهدف البلاد العربية التي تشدها إلى الحكومة المؤقتة من (الروابط) ما يضطرها إلى الاعتراف بها . وفي الثلاثين من نيسان - أبريل - ١٩٥٩ ، كان الوزير الفرنسي ما يزال يصرح من على منبر الجمعية الوطنية الفرنسية بما يلي : « **أريد منذ هذا المساء أن أقول أن الحكومات الصديقة والحكومات الحيادية ، والدول المسؤولة ، قد أنذرها سفراؤنا ، كما دأبت وزارة خارجيتنا على إشعارها بإرادتنا ، وبالنتائج التي تترتب على كل مساعدة تبذل من قبلها لحركة التمرد** » وفي اليوم ذاته ، ذكر رئيس الجمهورية الفرنسية : « **بأن فرنسا ستقطع علاقاتها فوراً بأية حكومة - رصينة - تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة** » . غير أن هذا التصريح أصبح حرفاً ميتاً بعد الاعترافات التي جاءت بعد ذلك .

ج - الجزائر والندوات الدولية الكبرى :

١ - الندوات المغربية :

تونس (تشرين الأول - أكتوبر) ١٩٥٦ .
طنجه (نيسان - أبريل) ١٩٥٨ .
تونس (حزيران - يونيو) ١٩٥٨ .
المغرب - الرباط (شباط - فبراير) ١٩٦١ .

٢ - ندوات الدول العربية :

شتورة (آب - أغسطس) ١٩٦١ .

٣ ـ ندوات الدول الأفريقية المستقلة :

أكرا ـ (نيسان ـ أبريل) **١٩٥٨** .

مونروفيا (آب ـ أغسطس) **١٩٥٩**(*) .

أديس أبابا (حزيران ـ يونيو) **١٩٦٠** .

٤ ـ ندوات شعوب أفريقيا :

أكرا (كانون الأول ـ ديسمبر) **١٩٥٩** .

تونس (كانون الثاني ـ يناير) **١٩٦٠** .

القاهرة (آذار ـ مارس) **١٩٦١** .

٥ ـ ندوات رؤساء الدول الافريقية :

الدار البيضاء (كانون الثاني ـ يناير) **١٩٦١** .

٦ ـ الندوات الأفريقية ـ الآسيوية :

باندونغ (نيسان ـ أبريل) **١٩٥٥** .

القاهرة (كانون الأول ـ ديسمبر) **١٩٥٧** .

الكونغو (نيسان ـ أبريل) **١٩٦٠** .

٧ ـ ندوات رؤساء دول عدم الانحياز :

بلغراد (أيلول ـ سبتمبر) **١٩٦١** .

(*) تجدر الإشارة إلى ما أوردته صحيفة (لوموند) الفرنسية (عدد ١١ آب ـ أغسطس ـ ١٩٥٩) في معرض تعليقها على اشتراك الجزائر في هذا المؤتمر :

« تستطيع الحكومة المؤقتة أن تباهي بانتصارين : أولهما سياسي وقد تحقق في اشتراكها بالمؤتمر باعتبارها عضواً له كل الحق بذلك ، والاعتراف شبه القطعي بأنها تؤلف منذ الآن طرفاً في اجتماعات دول أفريقيا المستقلة ، والانتصار الثاني وهو انتصار رمزي تحقق عندما قبلت حكومة ليبيريا بأن يرتفع علم الجزائر خفاقاً عدة أيام على (برلمان مونروفيا) .

أحمد الشقيري يرحب بالجزائر في (الأمم المتحدة)

تولى (أحمد الشقيري) الدفاع عن (قضية الجزائر) في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، في مرات عديدة ، وعندما أعلن استقلال الجزائر ، وتوجه وفد الجزائر ليدخل الجمعية منتصراً ، وقف (أحمد الشقيري) مرحباً في كلمة رائعة ستبقى محتفظة بقيمتها التاريخية ، قدر احتفاظها بأهميتها الأدبية(*) .

* * *

ها قد جاءت إليكم الجزائر ، إنها الجمهورية الجزائرية ، الدولة الأفريقية ، المغربية العربية ، وقد حققت كامل حريتها وسيادتها واستقلالها .

ها قد جاءت إليكم الجزائر ، وقد أعلنت عشية استقلالها سياستها القومية ، وفي طليعتها الحياد الإيجابي وعدم الانحياز .

وها قد جاء إليكم وفد الحكومة الجزائرية ، إلى هذه المنظمة العالمية ، يحمل اليكم أوراق اعتماده ، كتبت في الميدان ، وما يزال غبار المعركة يملأ حواشيها .

(*) أحمد الشقيري (قصة الثورة الجزائرية) دار العودة ـ بيروت ـ ص ١٦٠ ـ ١٦٣ .

وانني أغتنم هذه الفرصة المهيبة لأعرب عن أصدق التهنئة الأخوية للجزائر ، لحكومتها ولشعبها الباسل ، إننا معتزون بانتصار الشعب الجزائري الشقيق ، فخورون ببطولته ، مبتهجون بنضاله المجيد .

ولقد أصبحت الجزائر ، وبعد زمان طويل ، معنا في هذه المنظمة العالمية ، دولة حرة كاملة السيادة والاستقلال ، ولقد كانت الجزائر إلى عهد قريب ، ولثماني سنين خلت ، واحداً من البنود التي تدرج على جدول أعمال الأمم المتحدة ، وكم وكم جرى النقاش طويلاً حول ما إذا كانت القضية الجزائرية يجب أن تدرج على جدول الأعمال ، أو تستبعد منه ، وكم أفضنا في شرح عدالة هذه القضية ، وكم أسهبنا في سرد وقائعها وأحداثها . لقد انتهى كل ذلك الآن ، وأسدل الستار إلى الأبد ، ولم تعد القضية الجزائرية ، بعد اليوم ، بنداً على جدول الأعمال ؛ إن الجزائر ، في هذا اليوم ، تتبوأ مقعدها الرفيع في المجتمع الدولي بكل جدارة واستحقاق .

إن هذا الاحتفال الرائع ، بانضمام الجزائر إلى الأمم المتحدة ، ليس من المراسم المألوفة ولا من التقاليد المعتادة ، ولا هو مجاملة تفرضها الآداب الدولية ، إن في حجم هذا الاحتفال من المعاني ما هو أجل وأرفع ، إنه يوم نقيم فيه صلاة النصر ، لانتصار الحرية والاستقلال ، إننا نعتبره يوم الشكر بالنسبة للأمم المتحدة بأسرها تقديراً لنعمة الاستقلال ، وعرفاناً لفضائل الحرية ، وتتويجاً للنضال الإنساني من أجل الكرامة والسيادة .

دعوني أؤكد لكم أني لا أقول قولي هذا شوقاً إلى الفصاحة ، أو رغبة في البلاغة ، إنه الحق لا مراء فيه ، والحقيقة لا ريب فيها ،

فلسنا نحن الآن أمام مناسبة نحتفل فيها بدخول عضو آخر إلى الأمم المتحدة ، مع جلال هذه المناسبة وروعتها ، إنها تتجاوز تكريس دولة جديدة تدخل الأسرة الدولية ، إن الذي يوشك أن يدخل هذه المنظمة العالمية ، ليس مجرد دولة فحسب ، ذلك أن في ركاب هذه الدولة ، تدخل طائفة من المبادىء الحية ، ومجموعة من العقائد النيرة ، وفيض من الذكريات الغالية ، وكنز من التضحيات والفداء ، بل سيرة مجيدة للكفاح الدامي الذي يخوض الإنسان في سبيل تحقيق ذاته وتقرير مصيره .

إن تمثال الحرية ينتصب عالياً على شواطىء القارة الأمريكية ، وهكذا تنتصب الجزائر اليوم بيننا شامخة لتعبر عن أقدس المعاني الإنسانية . إن الجزائر بترابها الغالي وشعبها الباسل تقف بيننا لتكون مثلاً للبطولة ، وتجسيداً للشجاعة ، ورمزاً للثبات والمثابرة ، وعنواناً رائعاً لإرادة الإنسان وتصميمه على العيش بحرية في عالم تسوده الحرية ، حرية حقيقية ، تحرره من الظلم والاستعباد .

وفي هذه اللحظة التاريخية ، فإنا لنذكر بعقولنا وقلوبنا الكفاح البطولي لشعب الجزائر . لقد خاض هذا الشعب العظيم معركة مريرة لا يتسع المقام لسرد سيرتها الآن ، ولست أريد أن أذكر الألوف وألوف من زهرة الأجيال الجزائرية المتعاقبة الذين قضوا نحبهم في معارك التحرير عبر مائة واثنين وثلاثين عاماً من الكفاح . . . لا ، ولا أريد أن أذكر الألوف من الضحايا الفرنسيين الذين سقطوا في الميدان ، سقطوا أبرياء ولكن من أجل قضية باطلة ، ولست أريد أن أذكر قصص العناء والشقاء التي تمرس بها شعب بكامله في نضاله من أجل الحرية ، بل انني لا أريد أن أذكر حملات التدمير والإجرام التي قامت بها الجماعات الفرنسية المتطرفة ، لتكون الدليل القاطع أن

الاستعمار في النهاية يلقى مصرعه على أيدي القوى الاستعمارية ذاتها .

أجل إننا لا نريد أن نذكر هذه المآسي التي تقشعر لهولها الأبدان ، فهذه لحظة فرح وابتهاج ، مع أن تلك المآسي وذكرياتها الرهيبة تملك علينا مشاعرنا . نحس الآن في أعماق ضميرنا أننا فرحون مبتهجون ، إن هذه اللحظة البهيجة التي نعيشها الآن تفرض علينا مشاعر الفرح ، وتفرض علينا أن نسلم أنفسنا للفرح ، وها نحن نجتمع الآن في هذه القاعة لنفرح .

ودعوني أيها السادة أقول ، من غير إساءة لأحد ، أو إهانة لأحد ، دعوني أقول من على هذا المنبر العالمي ، دون أن أخشى تفنيداً ، انه ما من شعب قد تحمل أعباء النضال ، بصبر وعزم وإيمان كما تحمل الشعب الجزائري الشجاع ، وإنني أقف الآن على هذا المنبر لأحيي في الشعب الجزائري بطولته النادرة وتصميمه الذي لا يقهر .

إني أشعر في الوقت ذاته بأنه يجب علي أن أوجه كلمة إلى فرنسا ، وإلى الجنرال ديغول بالذات ، لقد وجهت إلى فرنسا في الدورات السابقة كلمات قاسية وفي لهجة خشنة ، وإني لأعترف أن كلماتي في أوقات معينة كانت بالغة الصرامة والضراوة ، وإن تكن الحق كل الحق ، لقد كانت الظروف الصارمة الضارية هي التي فرضت تلك العبارات الصارمة الضارية .

ولكننا الآن نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام ظروف أخرى ، إن الصداقة مع الجزائر هي صداقة مع الأمة العربية بأسرها ، نحن مع الجزائر في السراء والضراء ، إن أصدقاء الجزائر هم أصدقاؤنا ،

وإن أعداء الجزائر هم أعداؤنا ، نحن مع الجزائر في السلم وفي الحرب ، في الولاء وفي العداء ، في الشدة وفي الرخاء ، ولهذا فإن فرنسا تستطيع أن تتأكد أن عهداً جديداً من العلاقات العربية ـ الإفرنسية ينتظر المصالح المشتركة بين الأمة العربية من جانب ، وفرنسا من جانب آخر . وإن مساهمة الرئيس (ديغول) في هذا المجال لا شك أنها مساهمة عظيمة قدر الشخصية العظيمة التي يتمتع بها الرئيس ديغول . لقد كان للرئيس ديغول دوراً رفيعاً في بناء صرح الحرية ، ولا نملك إلاّ أن نسجل له هذه المكرمة البارزة بكل تقدير وإعجاب ، إن الرئيس ديغول قد حرر فرنسا مرتين ، وإني أقول مرتين بكل تأكيد ، في المرة الأولى استطاع الرئيس ديغول أن يحرر فرنسا من النازية ، وفي المرة الثانية كان للرئيس ديغول دور كبير في تحرير فرنسا من الاستعمار ـ استعمار الجزائر ـ ، ولكنني أرغب أن أؤكد أن المرة الثانية أدعى للخلود من المرة الأولى . إنه لأمر مجيد أن يحرر المرء نفسه من استعباد الغير ، ولكن الأروع والأرفع أن يحرر المرء نفسه من أن يستعبد الغير ، وانطلاقاً من هذه المفاضلة ، فإننا نزن عظمة الجنرال ديغول ، ونقوم شخصيته الرفيعة .

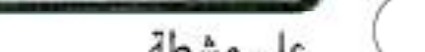
لقد فتحت الجزائر أبواب الأمم المتحدة على مصراعيها ، بالدماء والعرق والدموع ، بعد أن ظلت طويلاً وهي مقفلة في وجهها ، وإننا نناشدكم أن تظل الأمم المتحدة مفتحة الأبواب حتى يتيسر لجميع الشعوب أن تدخلها وهي تمارس حريتها وسيادتها واستقلالها ، يومئذ تصبح الأمم المتحدة منظمة عالمية حرة ، جديرة باسمها وميثاقها .

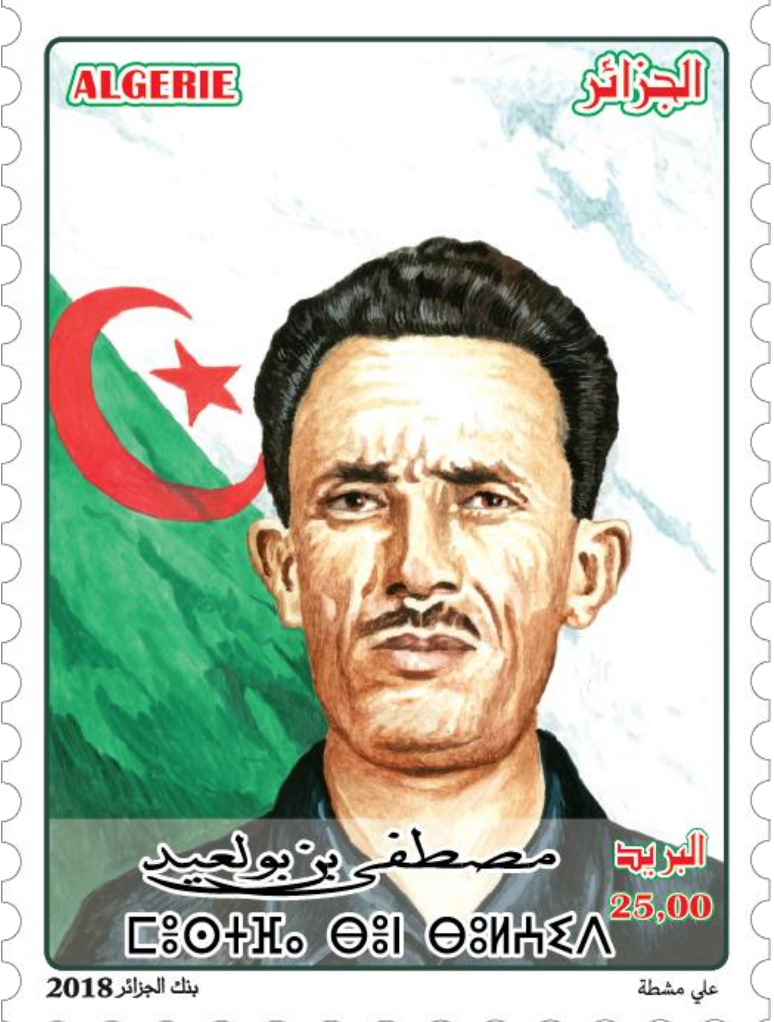
تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٦٢

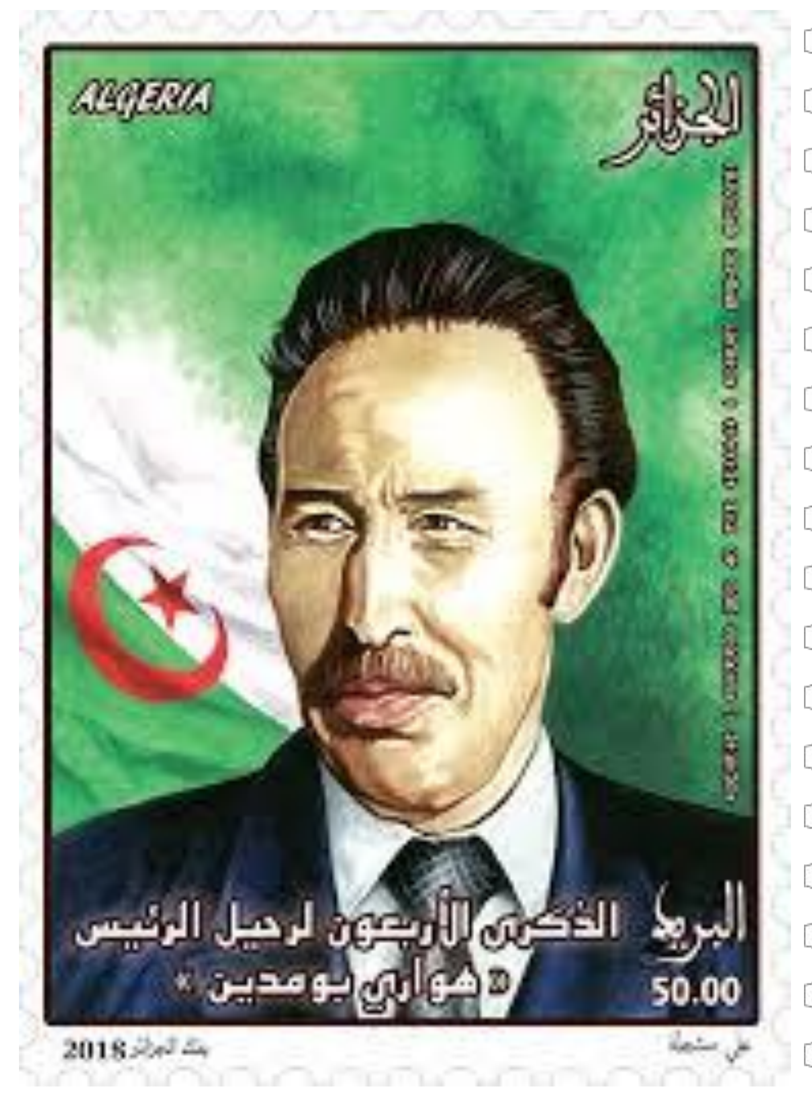

ALGERIE
الجزائر
يوسف زيغود
البريد
25,00
2018 بنك الجزائر
علي مشطة

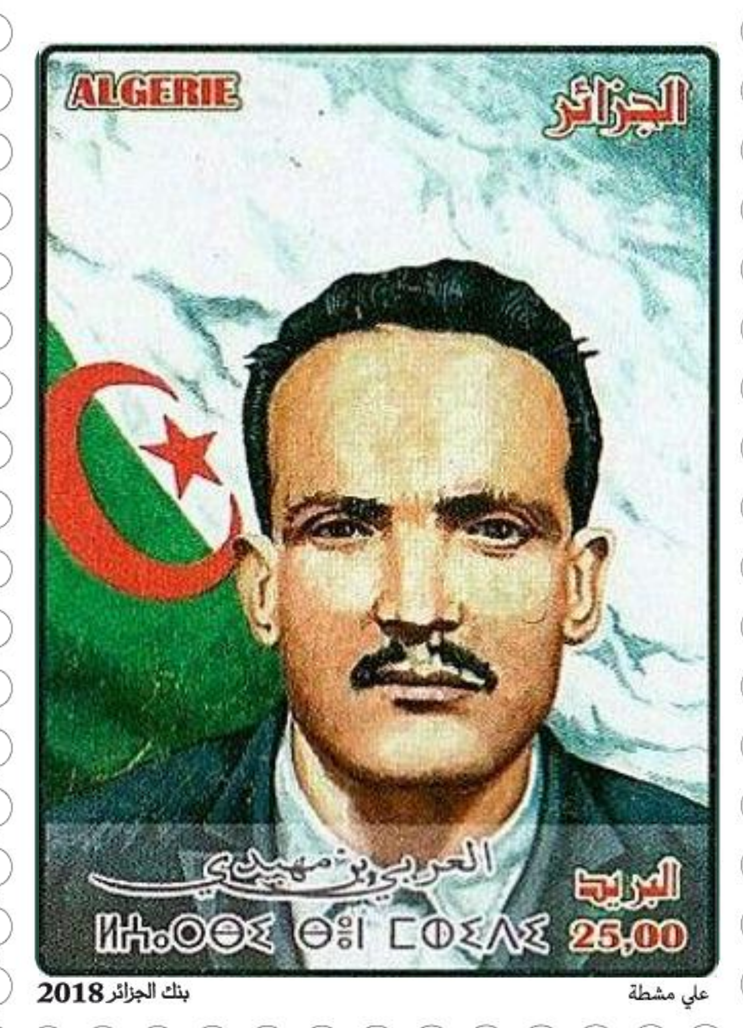

ALGERIE
الجزائر
عميروش آيت حمودة
البريد
25,00
علي مشطة


ALGERIE
الجزائر
مراد ديدوش
البريد
25,00
2018 بنك الجزائر


علي مشطة


ALGERIE
الجزائر
مصطفى بن بولعيد
البريد
25,00
2018 بنك الجزائر
علي مشطة





الطليعة العربية
في تونس

منشورات الطليعة العربية في تونس

نوفمبر
2005